الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: French

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من جمعية منظمة آفاق الشباب، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

061212 061212 12-60855 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيـــان

إن الكاميرون، الذي كان بالأمس بلدا ناميا وأصبح اليوم بلدا فقيرا مثقلا بالديون، شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان التي توجد في وضع مماثل، يزخر بطاقات يمكن أن تجعله بلدا غنيا جدا بالموارد البشرية والطبيعية والمعدنية وموارد أخرى جمّة. ويكمن مصدر وجذور هذا التباين بين القدرات الطبيعية والواقع المرئي في عقليات بعض قادة هذا البلد، والإرادة السياسية، والحرمان من حقوق الإنسان وعدم احترام النفس البشرية والفساد وسوء الإدارة. وتقف جميع هذه الآفات والانحرافات عقبة أمام جهود القضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.

والقضاء على الفقر، أو التخفيف من وطأته في أحسن الأحوال، وهو تلك الرسالة التي تسعى الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب من بلداننا المتخلفة صياغة رؤية جديدة، والتماس اتجاه جديد، ووضع سياسة اجتماعية جديدة ومتعلقة بإدماج الفئات المحرومة والشباب. ولا بد أن يكون موضوع الشباب، أكثر من أي وقت مضى، في صلب التنمية وسياسات التكامل الاجتماعي والعمالة.

ويشكّل انعدام الأمن الوظيفي مصدر معاناة للجميع؛ إذ لا يوجد قطاع إلا وترك بصماته عليه. ويبدو أن السياق الاقتصادي للبلد يلقي بظلاله على إدارة الأعمال. ولنذْكر من الأمثلة الدالة على ذلك عملية توظيف ٢٥ ٠٠٠ شاب التي أعلن رئيس جمهورية الكاميرون عن انطلاقتها في شباط/فبراير ٢٠١١. فقد شهدت إقبال مرشحين من شباب عاطل عن العمل، بل من شباب بوظائف أعلى أجرا في مؤسسات القطاع الخاص. ويدلّ هذا الوضع على وجود مشكلة استقرار العمالة في القطاع الخاص بالكاميرون وبلدان أفريقية أخرى كثيرة.

ومن بين ١٣ مليون نسمة من السكان النشطين، يتوفّر على عمل مستقر أقل من مليون شخص، فيما تعمل بقيتهم في القطاع غير الرسمي، بلا متابعة ولا ضمان اجتماعي. فالعمالة عموما وعمالة الشباب خصوصا، هي إحدى أهم قضايا التنمية التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب منطقة الصحراء الكبرى، على الرغم مما تبذله مختلف الحكومات من جهود وتضعه من استراتيجيات للحد من البطالة. ويتوقّف تحقيق التنمية في بلد على نماء شبابه وتمتعه بموفور الصحة والقوة وانخراطه ليس فحسب في إدارة شؤون ذلك البلد، بل أيضا إشراكه في تحقيق تنميته. ولا سبيل لتحقيق عمالة كاملة وتوفير عمل لائق في أي بلد ما دام شبابه مقصيا ومنسيا ومهملا.

ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة أولا تحديد القطاعات، من قبيل الزراعة وتربية المواشي والحرف اليدوية وقطاعات أخرى كثيرة، التي يمكن أن تساعدنا على التميّز وإسماع أصواتنا في المحافل الدولية؛ قطاعات يكون من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية وتوجيه الشباب أساسا إليها لتلقّي تدريب محدد ثم الاشتغال فيها.

ويجب على القادة أولا ثم المجتمع المدني، كلّ بحسب ما يعنيه، تعزيز شكل آخر من أشكال التنمية، وإفهام الشباب أن دولة الرفاه لم يعد لها وجود. فتنمية القطاع الخاص وتنظيمه ودعمه لكي يوفّر العمالة الكاملة يجب أن تشكّل أحد الأهداف الكبرى للحكّام. فالدولة بحاجة إلى شركاء آخرين يرافقونها في هذا العمل.

ولا يصبح التكامل الاجتماعي حقيقيا إلا حينما يُزوّد الناس أفرادا وجماعات بالموارد المادية والثقافية التي تكفل لهم الوسائل اللازمة للمشاركة في الحياة الاجتماعية. فامتلاك الوسائل المالية لكسب الرزق، على سبيل المثال، أصبح اليومَ شرطا من شروط التعايش الاجتماعي. ويعدّ امتلاك المرء قدرا من الثقافة والحس بالانتماء الوطني مطلبا لكي يتسنى له أداء دوره كمواطن على أكمل وجه، وذلك ما جعل الكاميرون تعمد إلى إنشاء وكالة الخدمة المدنية الوطنية للمشاركة في التنمية. ويتنافى التكامل الاجتماعي مع التهميش أو الإقصاء الاجتماعي، ولكنه يتنافى أيضا مع الوصم والتمييز بجميع أشكاله. فلا يمكن إذن تصوّر تكامل اجتماعي دون حد أدنى من المساواة.

وأمام الآفات المذكورة في الفقرة السابقة، فإن استراتيجية تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع بهدف الحد من الفقر والتمييز، تتمثل أساسا في إحداث تغير شامل للعقليات، وفي أسلوب تفكير الأطراف على اختلافها، وتوطيد سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، وتيسير سبل الحصول على التعليم المجاني.

وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن بتنفيذها تحقيق هذه الأهداف:

- تثقيف السكان من أجل تغيير العقليات ومحو أميتهم وتوعيتهم بطرق رسمية وأخرى غير رسمية
- تشجيع إقامة إطار للاقتصاد الكلي بغية كفالة إدارة فعالة ودقيقة لشؤون المالية العامة
- توزيع ثمار النمو توزيعا منصفا وتيسير إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل خدمات التغذية والتعليم والصحة
- تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية وفقا لإمكانات كل منطقة

- تنمية القطاع الخاص مع إضفاء الطابع المهني على مواد مختلف فروع التعليم (يتسم نظام التعليم في الكاميرون بقدر كبير من عدم التواؤم بين المعرفة المكتسبة ومتطلبات العمالة، إذ أن ٦٥ في المائة من الباحثين عن عمل حاصلون على شهادات لكنهم غير مؤهلين
- تطوير الهياكل الأساسية (الطرق والطرق السريعة والسدود ومحطات توليد الكهرباء بالغاز وما إلى ذلك)
- تعزيز القدرات المؤسسية: ذلك أن وجود مؤسسات ديمقراطية عاملة يمثّل شرطا لتحقيق التنمية المستدامة؛ والحوكمة السليمة التي تشمل مكافحة الفساد
- توطيد مبادئ الديمقراطية والحوكمة السليمة التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق ما يلي:
  - الأخذ باللامركزية
  - زيادة تعزيز مساءلة الشعوب
  - نقل الكفاءات والموارد البشرية والتقنية والمالية إلى المجتمعات المحلية الأساسية
  - تحسين العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي
  - مكافحة الفساد
- إدماج حكوماتنا للحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان
- مكافحة الهجرة الريفية، بالتأكيد على برامج التنمية المتكاملة.

ويظل التحدي الرئيسي الماثل أمام حكوماتنا والزعماء السياسيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب متمثلا في تعزيز مساءلة الشعوب من أجل التقدّم صوب القضاء على الفقر، وتحقيق التكامل الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع. ونحن واثقون من أن الحكام، بإنشائهم في الكاميرون وكالة الخدمة المدنية الوطنية للمشاركة في التنمية، قد قاموا بتقييم الوضع، وهم بذلك إنما يودّون دعوة هؤلاء الشباب على اختلاف شرائحهم إلى غرس حب الوطن واحترام العَلم في النفوس؛ وكل ما من شأنه أن يدفع بإحداث تغيير حقيقي في العقليات وفي الرؤيا السياسية.